



موجز المقالات

النهج القانوني - الجنائي لتدخل المراقبين في الوقاية من الجريمة

- سيّدة ساعدة حسيني (طالبة دكتوراه في القانون الجنائي وعلم الجريمة بجامعة فردوسي مشهد)
- سيّد مهديّ سيّد زادة ثاني (أستاذ مساعد بجامعة فردوسي مشهد)
- عبد الرضا جوان جعفريّ (أستاذ مشارك بجامعة فردوسي مشهد)

يعتبر تدخّل المراقبين واحد من الآليات الهامة في الوقاية الاجتماعية غير الرسمية، والتي تسعى لضمان سلامة المجتمع والمواطنين من خلال إضفاء الطابع المؤسسيّ على مسؤوليّة أفراد المجتمع، تجاه مساعدة الأشخاص المعرضين للخطر. إنّ تدخّل المراقبين في هذا المفهوم هو إستراتيجية جديدة في مجال منع الجريمة، والتي تختلف عن برامج منع الجريمة الأخرى بسبب طبيعتها غير المنظّمة. في السياسة الجنائيّة الإيرانيّة اعترف المشرّع بهذه الإستراتيجية من خلال المادّة الوحيدة المتعلقة برفض مساعدة الجرحى والمادّة ٢٩٥ من قانون العقوبات الإسلاميّ. فيما يتعلّق بهذه الإستراتيجية، استشهد المنظرون في علم النفس الاجتماعيّ بعدّة عوامل لتدخّل أو عدم تدخّل المراقبين. وفقاً للنظريّات الحاليّة فإنّ المساعدة والتعاطف مع الأشخاص المعرضين للخطر واحداً من أهمّ المبادئ الأخلاقيّة التي تحفز المراقبين على التدخّل من خلال تحريك مشاعرهم. ولكن لتحقيق ذلك يحتاج الناس

في المجتمع إلى تعلّم المهارات اللازمة للتدخل حتّى يتمكّنوا من التغلّب على العوائق مثل الغموض والمسؤوليّة، واتّخاذ الخطوات الآمنة والفعّالة لحماية المصالح العامّة والفردية. الكلمات الأساسية: مراقب عامّ، مراقب خاصّ، جريمة، وقاية، تضامن اجتماعيّ، حالة طوارئ.

التحليل الفقهيّ للمادّة ٥٩٠ من قانون العقوبات الإسلاميّ في تحديد دية الجفون

- عارف حمد الهيّ (أمين وعضو قسم الحقوق بجامعة المصطفى العالمية، المشهد المقدّس)
- محسن جهانگیری (أستاذ مشارك بالجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية)
- عبد الرضا أصغريّ (أستاذ مساعد بالجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية)

يمكن أن تزال الجفون في حالتين جماعية وفردية. إن حصّة كلّ من الجفون العلوية والسفلية في دفع الدية وكذلك كمّيّة دية الإزالة الجماعية للجفون هي واحدة من القضايا التي اختلف فيها الفقهاء. مشهور الفقهاء إذا تمّت إزالة الجفون بشكل جماعيّ هو الدية الكاملة، وفيما يخصّ دية الجفون في حال إزالة كلّ جفن على حدة هو ثبوت ثلث دية العين في الجفن العلويّ ونصف دية نفس العين في الجفن السفليّ. كما وردت هذه النظرية في المادّة ٥٩٠ من قانون العقوبات الإسلامية. ويستند هذا الرأى إلى ادّعاء الإجماع والموتقّ بالروايات، وقد اتّخذ العديد من الفقهاء مواقف أخرى بعد الجدل ورفض حجج وجهة النظر الشهيرة ووفقاً للأخبار في القضية. في هذه المقالة وضمن انتقاد وتحليل وجهات النظر حول القضية والطعن في حجج الأقوال الأخرى، فقد قبلنا في النهاية بعدم التمييز في تعلّق الدية بالجفن العلويّ والسفليّ. القول المختار يعتمد على الروايات العامّة ومطابق لقاعدة دية أعضاء الزوج.

الكلمات الأساسية: الديات، الأجفان، الجفن العلويّ، الجفن السفليّ، دية الأجفان.

الاحتيايل الحاسوبى؛ تأمل في أركان الجريمة وآثارها

- هادى رستمى
- أستاذ مساعد بجامعة أبو على سينا

إنّ الاحتيال الحاسوبيّ باعتباره جريمة ناشئة نسبيّاً في القانون الجنائيّ الإيرانيّ، يختلف عن الاحتيال الكلاسيكيّ من حيث الأركان المادّيّة والمعنويّة (موضوع المادة ١ من قانون تشديد عقوبات المرتكبين للرشوة والاختلاس والاحتيال) وله ميزاته الخاصّة. يعدّ هذا النوع من الاحتيال الناجم عن الغشّ وإدخال البيانات أو تعطيل نظام الحاسوب والاتّصالات، إحدى الجرائم المطلقة من حيث الأهمّيّة المادّيّة، وبمجرّد أن يتمّ الحصول عليها، تصبح أموالاً أو ممتلكات أو امتيازات أو خدمات ماليّة، وليس هناك حاجة لخداع الضحيّة، أو نزع المملكيّة، أو إلحاق الأذى أو الانتقام. إنّ الدخول إلى البيانات في الاحتيال الحاسوبيّ يمكن أن يتمّ في إطار بيانات صحيحة أو مزيفة، الشئ الهامّ هو السلوك غير المسموح به للمرتكب في إدخال البيانات. إنّ دراسة هذا النوع من الاحتيال لا تعتبر نتيجة، وهي جزء من عمليّة الركن المادّيّ (العمليّة الأخيرة) وبالتالي، من حيث العنصر المعنويّ فإنّ قصد النتيجة أيضاً ليس شرطاً لحدوث الجريمة. الاحتيال الحاسوبيّ من حيث التعليق والتخفيف من العقوبة ومرور الزمان ونشر أحكام العقوبة، ليس له قيود وعقبات الاحتيال العادّيّ ويخضع للوائح العامّة. إذا تداخل الاحتيال عبر الحاسوب مع جرائم الحاسوب الأخرى مثل التزوير، أو الوصول غير المصرّح به أو العبث بالبيانات، فإنّ التعدّد مرفوض ويفرض عقوبة على الاحتيال فقط.

الكلمات الأساسيّة: الاحتيال عبر الحاسوب، الاحتيال الكلاسيكيّ، الغشّ، الاختلال، النظام، بيانات الحاسوب.

المحكمة الجنائيّة الدوليّة على أعتاب عقدين من الأنشطة:

التحدّيات والإنجازات

- حجّة الله رضائيّ (طالب دكتوراه في القانون الجنائيّ وعلم الجريمة بجامعة آزاد الإسلاميّة)
- محمّد عليّ مهدويّ ثابت (أستاذ مساعد بجامعة آزاد الإسلاميّة بطهران، فرع العلوم والأبحاث)
- محمّد آشوريّ (أستاذ بجامعة آزاد الإسلاميّة بطهران، فرع العلوم والأبحاث)
- نسرين مهرا (أستاذ مشارك بجامعة الشهيد بهشتيّ)

إنّ المحكمة الجنائيّة الدوليّة هي أول محكمة مستقلّة وقويّة ودائمة يتمّ إنشاؤها، وهو أكبر إنجاز للمجتمع الدوليّ منذ تأسيس الأمم المتّحدة. لقد كان لإنشاء المحكمة التي

بدأت في عام ٢٠٠٢م.، آثاراً هامة على القانون الجنائي الدولي. يُظهر أداء المحكمة أنه على أعتاب عملها لمدة عقدين من الزمن، تمكنت هذه المؤسسة، في الوقت الذي تتخذ فيه نهجاً جديداً لمفهوم العدالة وتعزيز مساءلة الحكومات، من الحصول على دعم المنظمات الدولية المؤثرة والمجتمع المدني، مما زاد من تقارب المجتمع الدولي في هذا الصدد. ومع ذلك، ليس سرّاً أنّ هذه المؤسسة لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيق مهامها. وبناءً على ذلك فإنّ الدراسة الحالية، في ضوء قواعد وأنشطة المحكمة، تدرس الإنجازات والتحديات التي تواجهها. تشير نتائج الدراسة الحالية التي تمت بمنهج وصفي - تحليلي، إلى أنه على الرغم من كلّ القيود، برزت المحكمة كأداة فعّالة وقامت بخطوات كبيرة في الوفاء بالتزاماتها.

الكلمات الأساسية: المحكمة الجنائية الدولية، الإنجازات، التحديات، الشهود، الدول الأعضاء، المجتمعات المدنيّة.

تعاون شرطة البلدان لتحسين كفاءة مكافحة الجريمة في ضوء الوثائق الدولية

□ عطاء الله رودگر كوه پر (طالب دكتوراه في قانون الجزاء وعلم الجريمة بجامعة آزاد الإسلامية)
□ بهزاد رضوي فرد (أستاذ مشارك بجامعة العلامة الطباطبائي)

تعتبر مكافحة الجريمة وفرض العقوبة من أهمّ الأمثلة الهامة على ممارسة أيّ دولة للسيادة، وفي هذا السياق وفي بداية الأمر فإنّ كلّ دولة ستتعامل مع الجريمة بالاعتماد على قدراتها ووفقاً للأنظمة الداخلية. لكن نظراً لتزايد الجرائم وتجاوز بعضها الحدود الوطنية، فإنّ المواجهة الفعّالة لهذا النوع من الجرائم تتطلب تعاوناً وثيقاً بين الحكومات. لذلك فإنّ المساعدة القضائية والتعاون القانوني المتبادل بين الدول كان موجوداً منذ فترة طويلة في مختلف المجالات. مع المصادقة على اتفاقية مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨م.، والاتفاقيات اللاحقة لمكافحة تمويل الغرهاب لعام ١٩٩٩م.، واتفاقية باليرمو للجريمة المنظمة لعام ٢٠٠٠م.، واتفاقية ميريدا لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣م.، فقد أخذ ذلك التعاون شكلاً جديداً وتمّ تعريفه على أنه التزامات دولية للدول الأعضاء. تقنيات البحث الخاصة مثل التحكم بالنقل والتسليم تحت الإشراف،

التحقيقات النافذة أو السريّة، تشكيل فريق بحثي مشترك هي من بين أهمّ هذا النوع من التعاون الذي يتمّ في ضوء الوثائق والمعاهدات الدوليّة من قبل مسؤولي العدالة الجنائيّة. حاولنا في هذه الدراسة من خلال فحص الوثائق الدوليّة والإقليميّة واللوائح الوطنيّة لبعض الدول، دراسة الأساليب الحديثة للتعاون بين شرطة هذه البلدان في هذه المجالات.

الكلمات الأساسيّة: التعاون بين شرطة الدول، الاتفاقيات الدوليّة، النقل والتسليم تحت المراقبة، التحقيق السريّ، فريق البحث المشترك.

الإجراءات المتميزة للجرائم المنافية للعفة: من مقتضى الملاحقة إلى الأهلية التنظيميّة

- حسين سلطاني فرد (طالب دكتوراه في القانون الجنائيّ وعلم الجريمة بجامعة آزاد الإسلاميّة)
- محمود مالير (أستاذ مشارك بجامعة آزاد الإسلاميّة، فرع أصفهان - خوراسگان)
- حسن عالي بور (أستاذ مساعد بمجمع فارابيّ التابع لجامعة طهران)

تعتبر الجرائم المنافية للعفة واحدة من الجرائم القليلة ذات الإجراءات المتميزة في عمليّة المحاكمات الجنائيّة الإيرانيّة. تميز المحاكمة الجنائيّة يعني أنّ القواعد والأحكام التي تسود المحاكمة الجنائيّة في مجال خاصّ، متميزة عن القواعد والأحكام العامّة للمحاكمة. على الرغم من أنّ المشرّع لم يناقش صراحة الإجراءات التفاضليّة للجرائم المنافية للعفة، إلا أنّ السياسة الجنائيّة للجريمة، إلى جانب السياسات الفرعيّة الأخرى، بما في ذلك الدفاع عن الأمن الأخلاقيّ للمجتمع، أدّى إلى تدوين المحاكمة المتميزة لهذه الجرائم. إنّ أهمّ قسم في المحاكمة المتميزة للجرائم المنافية للعفة، هي مقتضيات وعوائق الملاحقة والأهلية التنظيميّة. لذلك قمنا في هذه المقالة التي تمّت بمنهج وصفيّ - نقديّ دراسة المحاكمة المتميزة للجرائم المنافية للعفة في المجالات ذات الصلة، وفي الوقت نفسه تحديد نهج المشرّع الإيرانيّ في ذلك.

الكلمات الأساسيّة: المحاكمة المتميزة، الجرائم المنافية للعفة، الجرائم الجنسيّة، الأهلية التنظيميّة.

العوامل المشددة للعقوبة في أحكام المحكمة الجنائية الدولية

□ صادق سليمي

□ أستاذ مشارك بجامعة آزاد الإسلامية، فرع طهران المركزي

في ٧ نوفمبر عام ٢٠١٩م. أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أشد عقوبة لها تمثلت بالسجن لمدة ٣٠ عام بحق بوسكو نتاغاندا. تم في هذا الحكم مناقشة أسباب العقوبة المشددة بالتفصيل. في الأحكام السابقة أيضاً ناقشت المحكمة العوامل المشددة بالتفصيل. تعقد المحكمة الجنائية الدولية جلسة مستقلة بعد إصدار الحكم بهدف تعيين العقوبة، وذلك من أجل دراسة العوامل المشددة والمخففة بشكل دقيق. حيث يقوم الطرفان في هذه الجلسة بالتطرق بشكل موثق إلى تشديد وتخفيف العقوبة، كما تجيب المحكمة على كافة الحالات التي استشهد بها الطرفان. من المناسب في القانون الداخلي فصل مرحلة الإدانة بارتكاب الجريمة عن مرحلة تعيين العقوبة. توصلنا في هذه الدراسة التي تمت بمنهج وصفي - تحليلي وبعد دراسة أحكام المحكمة ومقارنتها، إلى نتيجة مفادها أنه لا يوجد قضية في المحكمة فيما يتعلق بتكرار الجريمة بحيث يمكن اعتبارها عاملاً مشدداً. فيما يتعلق بعدد الجرائم حتى من أنواع مختلفة، فإن إجراءات فروع المحكمة حتى الآن هي أن العقوبة النهائية القصوى المطبقة على الجرائم المختلفة، ليست سوى العقوبة القصوى التي نظرت فيها المحكمة في إحدى الجرائم، وبعبارة أخرى فإن تعدد الجرائم لم يؤد إلى تشديد العقوبة في أحكام المحكمة، وهذا الأمر يمكن أن يلعب دوراً في التقليل من تأثير الردع للمحكمة.

الكلمات الأساسية: العوامل المشددة، المحكمة الجنائية الدولية، العقوبة، نتاغاندا.

دراسة جدوى تأخير تنفيذ عقوبة القصاص أو الحدود السالبة للحياة إذا ارتكبت جريمة جديدة أو أحرزت جريمة سابقة

□ مجيد صادق نژاد نائيني (أستاذ مساعد بجامعة الحكيم السبزواري)

□ سيد ميثم عظيمي (دكتوراه في القانون الجنائي وعلم الجريمة)

إن التنفيذ الفوري والنهائي للعقوبات هو سمة من سمات نظام المحاكمة العادلة

والقويّة، ويتمّ بشكل أساسي نتيجة لجميع الجهود التي بُذلت في جميع مراحل التحقيق الأولى والمحاكمة في مرحلة تنفيذ العقوبة. ومع ذلك، في بعض الأحيان وأثناء تنفيذ الأحكام، هناك فرضيات تثير الشكوك حول الحاجة لتنفيذ العقوبة بشكل فوريّ. وبناءً على ذلك فإنّ المسألة التي تتمّ دراستها في هذا المقال هي أنّه إذا قام الشخص المحكوم بعقوبة سالبة للحياة، بما في ذلك القصاص أو الحدّ، وبعد البتّ بالعقوبة وقبل تنفيذ الحكم، بارتكاب جريمة أخرى؛ أو ثبت بعد الحكم القطعيّ بالعقوبة السالبة للحياة وقبل تنفيذ الحكم، أنّ المحكوم عليه قبل ارتكاب الجريمة، قد استوجب العقوبة السالبة للحياة، قد ارتكب جريمة أخرى قد تمّ إثباتها واكتشافها الآن. في مثل هذه الحالة، هل يتمّ تأخير تنفيذ الحدّ أو القصاص أم لا؟ قمنا في هذا المقال بدراسة هذا الفرض من وجهة نظر قانونية وفقهية بطريقة تحليلية - تفسيرية. أظهرت نتائج هذا البحث إلى أنّ مثل هذه القضايا هي مصاديق لتزاحم القوانين مع بعضها حيث تجري فيها قاعدة الأهمّ فالأهمّ. وهي مؤثرة جدًّا في تحديد المصلحة الأهمّ، حقّ الله أم حقّ الناس في ارتكاب الجريمة الجديدة. لذلك في هذه الحالة من الضروريّ اتّخاذ قرار وفقًا للظروف والخصائص المختلفة حول حقّ الله أو حقّ الناس في ارتكاب الجرائم، ولا يمكن التعبير عن حكم واحد لجميع الحالات.

الكلمات الأساسية: عقوبة سالبة للحياة، القصاص، الحدّ، تزاحم الأحكام، المصلحة الأهمّ.

الكشف عن هويّة الوسيط؛

مظهر من مظاهر تطور المحاكمة العادلة في المحكمة الجنائية الدوليّة

□ جواد صالحيّ

□ أستاذ مشارك بجامعة بيام نور، طهران

إن معايير المحاكمة العادلة في المحكمة الجنائية الدوليّة لها مكوّنات في وضع التطور، وتتعارض مع موقف الوسيط. فالوسيط في الإجراءات القضائية للمحكمة الجنائية يتمنّع بحقوق ومزايا الشاهد. ومع ذلك فإنّ وضع المتهم بالنسبة له غامض في النظام الداخليّ للمحكمة. يمهد الوسيط الطريق لإثبات الجرائم الدوليّة من خلال

تحديد وإبلاغ وتقديم الشهود وضحايا الجرائم إلى المدعى العام في المحكمة الجنائية. لذلك لا يجب الكشف عن هوية الوسيط من أجل الحفاظ على أمنه ضد الحكومات وأنصار المتهم. لكن الوسيط يشتبه به في أنه يقوم بتوثيق وترغيب الشهود والضحايا بالشهادة زورًا ضد المتهم. من الضروري مواجهة الوسيط وجهًا لوجه مع المتهم أثناء المحاكمة لتبرئته من هذه التهمة. ومع ذلك فإن المدعى العام، عملاً بالسياسة الإجرامية التنفيذية في ملاحقة الجرائم الدولية، يدعى الاستقلال عن وسيطه في عدم الكشف عن هويته. لذلك هناك تحديات كبيرة تواجه حل التعارض بين التزامات المدعى العام وواجب المحكمة الجنائية في ضمان تحقيق وتطوير المعايير الجنائية العادلة، وهو موضوع هذه الدراسة. تظهر نتائج هذه الدراسة أن الكشف عن هوية الوسيط في إجراءات المحكمة الجنائية قد تم الاعتراف به كشرط للمحاكمة العادلة. مما لا شك فيه أن هذا النهج للمحكمة هو نموذج جديد ومؤثر على النظام القانوني للدول في تعزيز متطلبات الإجراءات الجنائية.

الكلمات الأساسية: المحكمة الجنائية الدولية، الشاهد، ضحية الجريمة، الوسيط، الكشف عن الهوية، تطوير المحاكمة الجنائية العادلة.

الانتقال من علم الجريمة الصانع للسلام

إلى السياسة الجنائية الصانعة للسلام

- ميلاد طاهريان (دكتوراه في قانون الجزاء وعلم الجريمة)
- إسماعيل هادي تبار (أستاذ مساعد بجامعة مازندران)

تحاول هذه المقالة، بمنهج وصفي - تحليلي التعريف بعلم الجريمة الصانع للسلام، وتقييم جانب تطبيقه في السياسة الجنائية. يعتبر علماء الجريمة أن سبب الجريمة هو المعاناة التي يعاني منها الإنسان المعاصر، والطريقة الوحيدة لإنهاء هذه المعاناة هي إدخال السلام في العقل البشري. يؤكد هذا النهج على أن العنف لم يؤدي إلى السلام، ويفترض أنه عديم الجدوى في حال كان متعارضًا مع ضرورة تبنى الوسائل السلمية. ونتيجة لذلك، ومن خلال تمثيل العدالة بمثابة السلام، فإنها تقترح مجموعة من التحويلات في سياق علم الجريمة الصانع للسلام، والتي لا تقتصر على المساءلة

والاستجابة للظاهرة الإجرامية، ولكنها أيضاً تعالج بشكل فعّال حدوث الجريمة من خلال تطوير سياسة إجرامية صانعة للسلام، ونفى العنف عن جميع جوانب السياسة الجنائية. أظهرت نتائج هذه الدراسة أنه على الرغم من شرح تعاليم علم الجريمة الصانع للسلام في نطاق السياسة الجنائية وحتى نظام العدالة الجنائية، قليلة ومثالية، ولكن هذا النهج، في ضوء ارتباطه بنطاق حوار السلام والبحث في المستقبل، يمكن تطويره في سياق السياسة الإجرامية التي تركز على السلام.

الكلمات الأساسية: علم الجريمة المسالم، منع العنف، العشق، العدالة الاجتماعية، السياسة الجنائية.

تقييم شرعية تجريم الإتجار بالمخدرات على أساس العناصر القانونية والشرعية والكفاءة

□ حسن طفرانگار

□ أستاذ مساعد بجامعة زنجان

التجريم هو عملية يتم من خلالها إضافة عنوان جنائي جديد إلى قائمة الجرائم. للوهلة الأولى، تنتهي هذه العملية مع ظهور الوصف الجنائي الجديد. لكن يعتقد البعض أنه من الممكن التحدّث عن التجريم بشكل صحيح ومناسب، عندما تكتسب المصادقية اللازمة بناءً على المكونات الثلاثة للقانونية والشرعية والكفاءة. وبخلاف ذلك، لا يمكن اعتبار التجريم غاية في ذاته، ولن يكون من المبرر ترك العنوان الجنائي الناتج عن ذلك في قائمة العناوين الجنائية. إن تقييم صحة «تجريم الإتجار بالمخدرات» من منظور العناصر الثلاثة المذكورة، يرسم حالة تُظهر بوضوح الحاجة إلى اتّخاذ بعض التدابير التصحيحية، بالنظر إلى النطاق الواسع وأهميّة الآثار والعواقب القانونية والاجتماعية وحتى السياسية لذلك.

الكلمات الأساسية: الإتجار بالمخدرات، التجريم، السياسة الجنائية، القانونية، الشرعية، الكفاءة.

طريقة إحراز التوبة مع دراسة حالة لأحكام المحاكم

□ أفشين عبداللهي

□ أستاذ مساعد بجامعة كردستان

لا تتصّ القواعد الإسلاميّة على شروط صعبة لطريقة إحراز التوبة، بل إنّ مبدأ صحّة توبة المرتكب وقبولها من الله تعالى يعتمد على إعلان الندم والتوبة، والقيام بالعمل الصالح وردّ حقّ الناس والقيام بالواجبات. وتأثراً بمثل هذه الأحكام، تمّ وضع مؤسّسة التوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات الإسلاميّ لعام ١٣٩٢ ش.، وبالنظر إلى شرعيّة ذلك، فإنّه من المتوقّع أن لا يكون صعباً إثبات التوبة وإحرازها عملياً، لكنّ دراسة حالة لأحكام المحاكم تظهر خلاف هذا الموضوع. على هذا الأساس تتناول هذه الدراسة بطريقة وصفية - تحليلية ودراسة الأحكام الشرعيّة كفيّة إثبات التوبة من قبل الجاني، وطريقة إحرازها من قبل السلطة القضائيّة من خلال دراسة حالات أحكام المحكمة. وفي الختام توصلت الدراسة إلى النتيجة التالية وهي أنّ موادّ قانون العقوبات الإسلاميّ لعام ١٣٩٢ ش. حول التوبة تعاني من أوجه قصور ونقائص، بما في ذلك الغموض في طريقة الإعلان من قبل المرتكب، والصلاحيّات المطلقة للسلطة القضائيّة في رفض التوبة أو قبولها، ولم يتمّ إيلاء اهتمام بهذا الأمر في المصادر والفتاوى الفقهيّة الهامّة. كما أظهر فحص وتحليل أحكام المحاكم أنّه من الناحية العمليّة أيضاً لا يوجد فهم صحيح للقواعد الشرعيّة للتوبة فيما يخصّ كفيّة إحراز التوبة، كما لوحظ وجود أذواق متضاربة أدّت عملياً إلى صدور أحكام متضاربة وغير عادلة.

الكلمات الأساسيّة: إحراز التوبة، صلاحيّات السلطة القضائيّة، المصادر الفقهيّة الهامّة، حكم المحكمة.

علم الجريمة المشترك سرد التحدّيات واختيار الحلول

□ حسين غلاميّ (أستاذ مشارك بجامعة العلامة الطباطبائيّ)

□ حسين جواديّ حسين آباديّ (طالب دكتوراه في قانون الجزاء وعلم الجريمة)

تُعرف العمليّة الواعية والهادفة للجمع بين مختلف النظريّات والمفاهيم والمؤسّسات المشاركة في نظام العدالة الجنائيّة باسم علم الإجرام المشترك. يهدف هذا النهج إلى

توفير تحليلات أكثر واقعية وموثوقة من خلال تقديم مناهج متعددة الأوجه. بحيث تتحول تلك الإجابات المملّة الناجمة عن التشتت إلى قرار مثاليّ للتقارب. على الرغم من أنّ هذا النهج كان قادرًا على أن يصبح نموذجًا شائعًا لعلم الجريمة خلال فترة زمنية قصيرة، فقد قوبل بانتقادات واسعة النطاق ومعارضة شديدة. تحاول هذه المقالة معالجة التحديات المطروحة في نطاق التحديات النظرية من حيث المحتوى (رفض الجمع الجزئيّ والكلّي، الوكالة والهيكل، والافتراضات المتبادلة للنظرية) والتطبيق (التحدّي التشغيلي، التحقّق من الصّحة والفعاليّة)، اقتراح الحلول المناسبة. تشير نتائج البحث إلى أنّ تحدّي التعارض في الكثير من الحالات ناتج عن عدم الاهتمام بملحقات العلاقة بين عناصر الوكالة والهيكل، الجزئيّ والكلّي، والجوانب المختلفة للطبيعة البرية التي تنتج عن هيمنة النهج المزدوج الحديث. كذلك يمكن حلّ التحديّ التشغيليّ بمعرفة دقيقة للعلاقة بين الافتراضات أو المفاهيم المشتركة، وتصميم النموذج التنفيذيّ المتناسب مع النظرية، تمامًا كما يمكن التغلب على تحدّي قبول الامتحان من خلال المعادلات والمقارنات الهيكلية. وأخيرًا ومع تطوّر النهج المتكامل للجرائم المختلفة، باستخدام طرق التقييم، مع الاهتمام بالظروف الزمنية والمكانية لبناء النظرية، وتنفيذها بشكل دقيق ونزيه، يمكن التغلب على تحدّي فعالية علم الإجرام المتكامل.

الكلمات الأساسية: علم الجريمة النظرى، علم الجريمة المتكامل، النظرية المتكاملة، التحديات النظرية، التحديات التطبيقية.

السياسة الجنائية الإيرانية تجاه التفجيرات وإستراتيجياتها الإصلاحية

- حسن قاسمى مقدّم (أستاذ مساعد بجامعة يزد)
- نيكو نيك زر (طالب ماجستير فى الفقه ومبادئ القانون الإسلامى بجامعة يزد)
- مريم فرجى (ماجستير فى الفقه ومبادئ القانون الإسلامى)
- على تولائى (أستاذ مشارك بجامعة يزد)

لم يتطرّق النظام القانونىّ الإيرانيّ إلى تجريم التفجيرات بشكل صريح وشامل. تمّت الإشارة إلى ذلك بشكل صريح فقط فى عدد قليل من القوانين «وضع المتفجرات» فى بعض الصناعات. لكنّ ارتكاب مثل هذه الظاهرة الإجرامية فيما يتعلّق بالصناعات،

والأجهزة والمرافق الأخرى ذات الاستخدام العامّ والبيئة، لم يشملها تشريع منسجم. الهدف من هذه الدراسة التي تمّت بمنهج وصفيّ - تحليليّ هو تحليل نهج القوانين الإيرانيّة الحاليّة بالنسبة للتفجيرات، وشرح العلاقة بين مفهوم المحاربة ومصاديق الإفساد في الأرض والبغى بالتفجير. بالنظر إلى الثغرة القانونيّة في هذا الخصوص، يجب القول أنّ هناك أسباب مثل القدرة الإجراميّة للقنبلة كأداة للجريمة، والحاجة إلى الملاحقة الجنائيّة للشروع بالتفجير، خلق انسجام في القوانين المتعلّقة بالتدمير الإحراق الجنائيّ والدعم الكامل لجميع الصناعات، مصادر الطاقة والبيئة، يُظهر جليّاً ضرورة التجريم المستقلّ في هذا الصدد. يمكن للسياسة الجزائيّة الجديدة أن تضمّ نظام عقاب معقول ومناسب، عن طريق الفصل بين أنواع المتفجّرات على أساس نوع الموادّ المتفجّرة، وموضوع الجريمة وخصائص الجاني وظروف الزمان والمكان.

الكلمات الأساسيّة: التفجير، موادّ متفجّرة، المحاربة، التدمير الجنائيّ، الأماكن العامّة.